

حکم «الدستورية» عام 2006 يزيل أي التباس حول مسؤولية الوزيرة عن أعمالها وقراراتها وسياساتها وإن كانت في حكومة سابقة

مجرد التلويح بالمسؤولية له أثر فعال في درء الأخطاء قبل وقوعها

في أمن واستقرار البلد ولا نعلم من يدخل من خلال هذه الخفوة، ولعل الأجهزة الأمنية أكثر معرفة ومتابعة لمل هذه الأنظمة الآلية، وإلا لتمكن من أراد بالكويت السوء أن يدخل الآلاف المؤلفة للكويت في خلال أيام معدودة بسبب الإهمال الذي جسدهته الوزيرة المستجوبة وجعلت له جذورا راسخة لبيئة الفساد الإداري بالهيئة العامة للقوى العاملة، فمن غير المعقول أن يكون هناك كشفان لمن منحوا استخدام صلاحية الدخول للضمان المالي كالمالي يخالف الآخر.

وإن مجرد فتح ملف الفساد المالي في الهيئة كقيل بفضح الكثير من التجاوزات المالية، ولا بد أن يسقط كل من تلوثت يده بمثل هذا العبث، فاي جرأة تلك التي تجعل الهيئة تفتح لها حسابا في أحد البنوك الخاصة ولا تبلغ ديوان المحاسبة عن رقم الحساب، مدعية أنها لا تملك إلا حسابا واحدا في البنك المركزي، وهذا أمر ليس بغريب على الفساد الإداري الذي ضربت جذوره في مناقصات وعقود الهيئة بما يتوجب المساواة والمحاسبة وحماية وصونها للمال العام من العبث والإهدار.

في شأن الإخلال بالحيات والتدخل في شؤون المنظمات والاتحادات النقابية: نص دستور الكويت في المادة 177 على أنه (لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الكويت مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقيات). وإنفاذا لهذا النص الدستوري، فإن جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية أصبحت جزءا لا يتجزأ من قوانين الكويت بعد التصديق عليها وأخصها الاتفاقيات الخاصة بالحربة الخاصة بالحربة النقابية رقم 87 و98 والاتفاقية العربية رقم 3 لسنة 1977. ولذلك، فدور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يجب ألا يتجاوز حدود إجراءات التأسيس والإشراف على العمل النقابي تسييرا وخدمة له وليس تدخلا في شؤونه وفيما يحدث من نزاع بين أعضائه، فلا يجوز لسوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولا للهيئة العامة للقوى العاملة التدخل في عمل المنظمات النقابية ولا بات ذلك تدخلا صارخا في العمل النقابي وحقه في إدارة شؤون أعضائه، فإكتساب النقابات لشخصيتها الاعتبارية تكون مستقلة في ذلك، لأن تمتد يد التعدي الصارخ من سلطان التدخل وتسلط على تلك المنظمات النقابية سيف الحل، وملاحقة النقابيين ومقاضاتهم بصفتها الشخصية بدعوى الإساءة إليها. المحور الخامس: الإضرار بالعمل النقابي والتعاوني بتبديد أموال الجمعيات سواء التعاونية أو النفع العام بسبب القرارات الخاطئة التي أهدرتها الوزيرة المستجوبة دون دراسة أو بحث بما يمثل إهدار للدور المتوطنته تلك الجمعيات بسبب سوء استفغلال السلطة والاحتراف



مرزوق الغانم

مشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو

ومسؤولياتنا الدستورية في المجال الرقابي فمن لا يحترم النزاع الرقابية المالية لحماية المال العام لا يستحق منا إلا المواجهة لردعه دوما يتردد صدها لكل من يحاول مستقبل العبث مع أي دور رقابي. ومن المؤسف أن الهيئة بعد تأخير طويل وأثر ضغط من ديوان المحاسبة شكلت مكتب التفتيش والتدقيق، إلا أن قمة الاستخفاف بالرقابة ولأن من يتولسون الهيئة لم يجدوا ردا من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بل وجدوا في صمتها تأييدا فقرر مجلس الإدارة أن يعين من أعضائه من يراقب على أعماله، أن هم يراقبون على أدائهم، هم يقيمون أنفسهم، فإن كانوا يعانفون الفساد الإداري فهل سيقولون عن أنفسهم في تقارير التفتيش والتدقيق إنهم فاسدون؟ وان الهيئة العامة للقوى العاملة لا تزال عاجزة عن إصدار اللوائح التنفيذية للقانون رقم 109 لسنة 2013 بشأن إنشائها فيما يتعلق بقواعد وإجراءات منح أدونات العمل، لأن هناك من لا يرغب في أن يضع القيود التي تقيده من إغراق البلاد بالإقامات والعمالة الهامشية. هناك مشاكل تعاني منها الهيئة العامة للقوى العاملة، فمنها البعض من الممكن معالجة، لكن الحقيقة أن ما وراء استمرار هذه المشاكل جريمة أكبر بحق الكويت والمواطنين وبحق المال العام وأمن واستقرار البلاد. تلك المشاكل على سبيل المثال:

- 1 - بطء النظام الآلي وتعطله أكثر من مرة.
- 2 - تهالك مكائن أرشفة الملفات والمستندات.
- 3 - تكديسها ديوانيا.

4 - عدم وجود رقابة على الملفات والمستندات إذ يتواله عمال النظافة من الجنسيات الآسيوية، بينما تجتمع هذه المشاكل الأربع يحدث أن تتفقد ملفات دخل بسببها آلاف العمالة الهامشية، وتفي بذلك كل أدلة الجريمة، وسببها يتم التلاعب في النظام الآلي واختراقه وتعديل بيانات كثير من العمالة والبيانات المنزورة بالنظام الآلي، ورفع إجراءات الإيقاف لبعض الملفات. لذلك، نحن أمام مايفيا تتلاعب

الغانم: استجواب وزيرة الشؤون سيُدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه استجوابا من النواب الحميدي السبيعي وخالد العنيني ومبارك الجحرف إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بصفتها. وقال الغانم في تصريح بمجلس الأمة أمس إن الاستجواب سيُدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة في 23 الجاري، مضيفا: «اتخذت كل الإجراءات اللائحة بإبلاغ رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك

والعمل؟ الإجابة باختصار أنها شرت الأبواب، وبدأت بمكتبها فمُنحت الأولوية لغير الكويتيين وحاربت الكفاءات الكويتية وهي تعلم أكثر من غيرها حجم البطالة للشباب الكويتي، ففي عام 2014 كان عدد المتعطلين عن العمل 15 ألفا، وفي عهدها حتى عام 2016 بلغوا 17 ألفا و500 مواطن ومواطنة. إن الخطر فيما قامت به الوزيرة من إهمال جسيم في معالجة التركيبة السكانية ومحاورة تجارة الإقامات امتد إلى أبعاد أخرى لا تقف عند حدود الأعداد الكبيرة وإنما عدم وجود نسب دنيا لكل جنسية من إجمالي من يمنحون أذونات وتصاريح العمل، علاوة على الفوضى والخلل الكبير الذي يؤدي إلى ارتكاب جرائم التزوير في ظل ضعف الرقابة وسهولة اختراق الأنظمة الآلية. ويشير تقرير «حكومي» أيضا إلى أن إجمالي قوة العمل باستثناء القطاع العائلي (الخدم وما في حكمهم) قد بلغت 2,040,965 فردا في سبتمبر 2017 بزيادة قدرها أكثر من 61 ألف فرد عن عدهم في سبتمبر 2016 محققة بذلك معدل نمو سنوي 3.1٪، وقد انخفض نصيب الكويتيين من إجمالي قوة العمل من 71.8٪ في سبتمبر 2016 إلى 71.7٪ في سبتمبر 2017. ثانيا: مخالفة القوانين والنقل وتعيين الوافدين: والتواج في الترتيبات والندب والتجاوز على القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية ومخالفة التوجه العام للدولة بشأن تطبيق سياسة الإحلال للكويتيين في الوظائف العامة محل الوافدين، من خلال اتخاذ قرارات وممارسة إجراءات من شأنها إقصاء الكويتيين عن وظائف معينة بهدف إتاحة الفرصة لها في أن تستمر في الاستعانة بالوافدين وفي أن تزيد أعداد المعينين لها ليكونوا عوناً لها، حيث بات واضحا وجليا عدم قناعتها بالكفاءات الكويتية. كما سعت للتحويل على تلك القرارات واللوائح بأن قامت باستخدام بند الاستعانة بخدمات الوافدين بدلا من تعيينهم في تلك الوظائف الأهمي وإغراق البلاد بالعمالة الزائدة، فما فعلت أمام كل ذلك وزيرة الشؤون الاجتماعية

الأمة صاحب الاختصاص الأصلي في إصدار القانون التفسيري لأي تشريع يصدره، فالوزيرة يتوجب عليها أن تطبق القانون بغايته نحو التوسع بمنح المساعدات وليس بالتضييق بالمخالفة لإرادة المشرع المتمثل في مجلس الأمة، وبما هو واضح وضوح الشمس في النصوص وكذلك في المذكرة الإيضاحية. هناك أسر تعاني من الضائقة المالية في ظل ظروف اجتماعية وفقرية، أسر كويتية عفيفة النفس باتت غير قادرة على دفع إيجارها وهي لا تملك سكنا حكوميا ولا يصرف لها بدل إيجار، مواطنات كويتيات باتت حقهن في الزواج مصدر عقاب لهن ليس لشيء سوى أنهن زوجات غير كويتيين عاجزين عن الكسب والعمل، ولا ينظف حتى قانون العمل الذي تشره الوزيرة على تطبيقه من خلال هيئة القوى العاملة على منحهن إذن للعمل كحال الوافدين، وحتى ما كان يصرف للمواطنات الكويتيات من مبلغ خمسين دينارا عن طفلين تم إيفاقه وسعت الوزيرة إلى مطالبتهن باسترجاع ما صرف لهن في السابق، رغم أنه مقرر من خلال لجنة المساعدات وبمشاركة من قبل مجلس الوزراء قبل تولي الوزيرة الحالية الهزورية في يناير 2014. لقد وردت كلمة المسكين في القرآن الكريم 23 مرة في 18 سورة، وما ذلك إلا من عظيم رحمة رب العالمين في عباد المؤمنين، وفيما ورد من تأكيد على حجم الأجر فيهم، وتحذير الأثم في ظلهم، لقد حذرنا رب العزة والحالة من الظلم، فبه زوال النعم، وتستنكر قول المولى جل جلاله (وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا) (سورة الكهف: 59).

وفي الحديث الشريف عن النبي ﷺ: «تقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» (رواه مسلم). وقال علي ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم منعوا الحق حتى استشروا، وبسطوا الجور حتى اقتدى» وقيل: «الظلم الناس من ظلم لغيره، أي لمصلحة غيره. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لابي سلمة بن عبد الرحمن، وكان بينه وبين الناس خصومة أيا أبا سلمة اجتنب الأرض فإن النبي ﷺ قال: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوفه من سبع أرضين» (رواه البخاري ومسلم).

وعن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ «لا تحاسدوا ولا تتاجشوا ولا تباعضوا، وكونوا عباد الله أخوانا، المسلم أخو المسلم، ولا يظلمه، ولا يبذله، ولا يحقره، التقوى ما هنا وبشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه» (رواه مسلم). وقال أبو الدرداء ﷺ (إياك ودمعة التيمم، ودعوة الخلو، فإنها تسري بالليل والناس نيام). وقال ابن الجوزي: «الظلم يشتمل على معصيتين: أخذ مال الغير، ومبارزة الرب بالمخالفة،

محاور الاستجواب

- المحور الأول: التجاوزات المالية والإدارية في هيئة ذوي الإعاقة**
- الوزيرة ضربت عرض الحائط بالقوانين واللوائح التي تنظم العمل داخل الجهات المسؤولة عنها
 - الجهات التي تشرف عليها الوزيرة أصبحت مرتعاً مباحاً لتبذير المال العام
 - الوزيرة خالفت صريح المادة 17 من الدستور الخاصة بحماية الأموال العامة
 - هيئة الإعاقة لا تسمح هموم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والوزارة لا تحرك ساكناً
 - ناشدنا الوزيرة إصلاح الخلل في هيئة الإعاقة لكن البلاد محاولتنا بالفشل
 - الوزيرة قصرت في واجبها على نحو لم تعد معه قادرة على تحمل المسؤولية
 - الوزيرة صمنت عن قرارات خطيرة تم اتخاذها من قبل قياديين يعملون تحت سلطانتها
 - صرف مبالغ مالية لجمعيات نفع عام لم ينص قرار إشرافها على تقديم خدمات تعليمية أو تاهيلية لذوي الإعاقة

- قامت الهيئة بصرف رسوم دراسية لفصول خاصة بذوي الإعاقة لبعض المدارس لم تحصل على تراخيص من «التربية»
- التعاقد مع عدة شركات دون توافر الضمانات المالية للتنفيذ
- انتهاء صلاحية كل خطابات الضمان لكل العقود مع الهيئة
- التعتت والتأخير في إصدار شهادات إثبات إعاقة لمستحقها بحجج واهية
- قيام الهيئة بإعادة تقييم ذوي الإعاقة وصولاً لتخفيضها دون مبرر قانوني
- المحور الثاني: قطع المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات
- الوزيرة استخدمت سيف سلطتها على رقاب المستضعفين وضيقت عليهم وقطعت عنهم المساعدات
- الوزيرة استباححت النص الدستوري وارتكبت تجاوزاً خطيراً لا يحق الطمأنينة والأمان للكويتيات
- هناك من جعل آلية طلب المساعدة ومنحها للكويتيات هانة وإذلالاً لهن

- أسر كثيرة تعاني من الضائقة المالية في ظل ظروف اجتماعية قهربية وقطعت الوزيرة عنهم المساعدات
- المحور الثالث: الإخلال بالتركيبة السكانية وتعيين الوافدين ومحاورة الكفاءات الكويتية
- أعداد الوافدين تتزايد في عهد الوزيرة مقارنة مع سنوات ما قبل توليها الوزارة
- الوزيرة شرعت الأبواب وبدأت بمكتبها فمُنحت الأولوية لغير الكويتيين وحاربت الكفاءات الكويتية
- الوزيرة قامت بإهمال جسيم في معالجة التركيبة السكانية ومحاورة تجارة الإقامات
- مخالفة القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية
- الوزيرة خالفت التوجه العام للدولة بشأن تطبيق سياسة الإحلال للكويتيين في الوظائف العامة محل الوافدين
- الوزيرة تحايلت على القرارات واللوائح واستخدمت بند الاستعانة بخدمات الوافدين بدلاً من تعيينهم
- الوزيرة تمارس ضد الموظفين الكويتيين سياسة التفتيش والمضايقات ولا تنتهج سياسة الكفاءة
- الإنجابية في التوظيف
- المحور الرابع: الفساد المالي والإداري بهيئة القوى العاملة
- الوزيرة تعدت على سلطات ديوان المحاسبة وتجاهلته ولم تزوده بالحساب الختامي لسنة المالية 2016 / 2017
- هيئة القوى العاملة لا تزال عاجزة عن إصدار اللوائح التنفيذية لقانون إنشائها
- بطء النظام الآلي في القوى العاملة وتعطله وتهالك مكائن أرشفة الملفات
- المحور الخامس: الإضرار بالعمل النقابي والتعاوني والجمعيات
- تبديد أموال الجمعيات سواء التعاونية أو النفع العام بسبب القرارات الخاطئة التي أصدرتها الوزيرة دون دراسة
- ضعف الرقابة المالية في الجمعيات التعاونية والنفع العام
- تعيين مجالس إدارات للجمعيات بالمخالفة للمبادئ الديموقراطية ما يعد انتهاكاً صارخاً لتجربة العمل التعاوني
- التدخل في إدارة أموال المساهمين عن طريق قرارات إلزامية تبديد أموال المساهمين